

**المؤتمر السنوي السادس**  
**فلسطين ...**  
**رؤى إستراتيجية سياسية**



المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والاستراتيجية - مسارات  
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

**مقدمات**

**لتفكير إستراتيجي فلسطيني**

**خليل هندي**

(هذه الورقة مسودة، ليست للنشر أو الاقتباس)

شركة المشروعات الوطنية



مؤسسة الناشر



الدكتور

محمد مسروجي

الدكتور

نبيل قدومي



شركة خان العمدة للاستثمار السياحي



بنك القدس  
Qude Bank

الرعاية:

تهدف هذه الورقة إلى توفير مقدمات وعناصر لتفكير استراتيجي فلسطيني. وبما أن أي استراتيجية فلسطينية ستواجه المخططات والمواقف الإسرائيلية، يحاول القسم الأول من الورقة توصيف الاستراتيجية الإسرائيلية، ويذهب إلى أن المواقف الإسرائيلية تتسم بالثبات والتماسك الاستراتيجيين. كذلك بما أن أي استراتيجية فلسطينية لابد أن تستهدف تحدي آليات السيطرة الإسرائيلية، تخصص الورقة قسمها الثاني لمحاولة تعيين هذه الآليات. أما القسم الثالث فيحاجج أن طريق المفاوضات ومناشده المجتمع الدولي طريق مسدود، لتنتهي الورقة في قسمها الرابع إلى عرض سريع للمقدمات والعناصر التي تشكل أساساً هدفها، ولذا يمكن للقارئ المتعجل أن يكتفي بقراءة هذا القسم والتصفح السريع للأقسام السابقة.

## أولاً: الثبات والتماسك في إستراتيجية إسرائيل

يشيع في الأدبيات اليسارية الغربية، وبعض الأدبيات اليسارية الإسرائيلية أيضاً، القول إن إسرائيل ومعها الحركة الصهيونية بارعة، بل لامعة، تكتيكياً، لكنها قصيرة النظر استراتيجياً، بمعنى أنها تحقق انتصارات تكتيكية باهرة، لكن هذه الانتصارات تضعها استراتيجياً على طريق لا يمكن في نهايته أن تظل دولة "يهودية وديمقراطية" في آن، إذ أنها إما أن تصبح دولة مختلطة عربية-يهودية أو دولة غير ديمقراطية تقيم نظام فصل عنصري (أبارتهايد). ولربما كان ذلك صحيحاً من وجهة نظر تاريخية، أما من وجهة نظر الحاضر الراهن فالأمور تبدو مختلفة تماماً.

تتسم استراتيجية إسرائيل بطول النفس وبالثبات والتماسك. فهي تضع نصب العين هدفاً تعتقده قابلاً للتحقيق في المدى المتوسط أو الأبعد، ثم تواظب وتثابر على العمل على تحقيقه بصبر وأناة، عن طريق مراكمة مكاسب ربما يكون كل منها صغيراً، لكنها في مجموعها تشكل إنجازاً فارقاً. وفي الوقت ذاته، تتحين فرصاً قد تنشأ لتحقيق مكاسب كبرى (حرب، صلح مع أطراف عربية، تغيرات في المحيط، تغير في الوضع الدولي كالانتخابات الأمريكية مثلاً). وعدتها في ذلك خلق وقائع على الأرض<sup>1</sup> تدريجياً وإنهاك الأعداء والخصوم والمجتمع الدولي ليقبل الجميع بهذه الوقائع، ثم الانقضاض كلما سنحت فرصة إحداث تغيير

<sup>1</sup> التعبير المستخدم بالعربية هو "خلق وقائع على الأرض"، أما بالإنجليزية والفرنسية فالتعبير المستخدم هو *fait accompli*، وهو تعبير أدق، إذ يعني "وقائع لا يمكن عكسها *irreversible facts*".

جذري في الواقع، ليلي ذلك الانتقال مرة أخرى إلى تثبيت هذا التغيير الجذري بخلق وقائع على الأرض تدريجياً من جديد.

سنذلل على موضوعتنا هذه بعرض موجز لمسائل ثلاث.

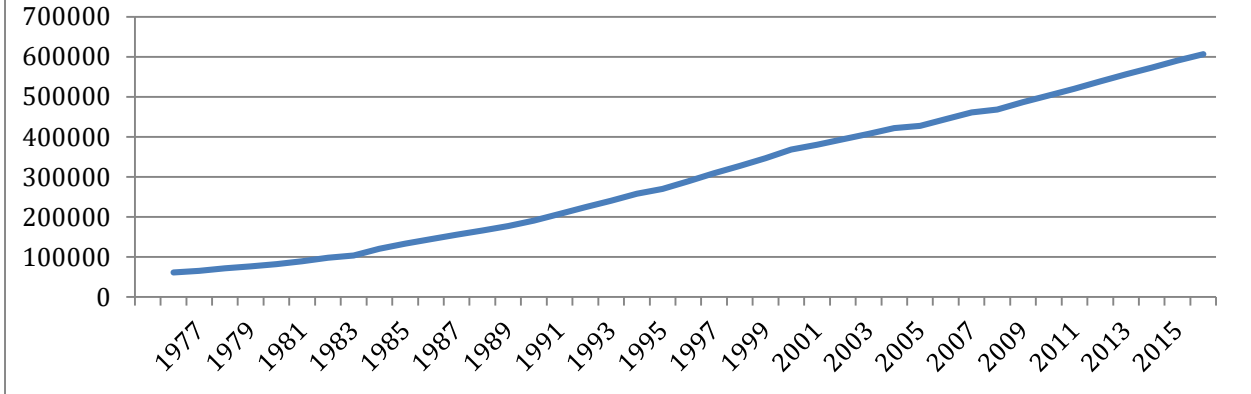
## تطور الاستيطان في الضفة: 2

من بدايات متواضعة عام 1967 (تلة هناك وتلة هناك، موقع متقدم هنا وموقع متقدم هناك) حقق الاستيطان في الضفة، بما في ذلك القدس، زيادة تدريجية، لكنها مطردة في أعداد المستوطنين. (أنظر الجدول والرسم البياني أدناه). ففي الفترة من 1976 إلى 2016، بلغت الزيادة ما يقرب معدله من 6% سنوياً، بينما بلغت في السنوات الأخيرة، منذ عام 2009، نسبة مئوية تكاد تكون ثابتة على مستوى 4.3%. هكذا، بالرغم من التباطؤ الظاهري في الانتشار الاستيطاني الذي أملت ظروف محددة (محاولة الرئيس الأمريكي أوباما فرض تجميد جزئي للاستيطان في 2009 و 2010)، تواصل هذا النشاط بدأب وإصرار. والواقع أن أوباما لم يفشل في تجميد الاستيطان فحسب، بل إن فترتي ولايته شهدتا ازدهار الاستيطان وتناميه، حتى ليقدر أن عدد الوحدات الاستيطانية التي بدأت في عهده بلغ ما يزيد على 17 ألف وحدة، أي ما يعادل أو يفوق عدد الوحدات التي بدأت في عهد بوش الذي سبقه.

السنة	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
عدد المستوطنين	61,563	65,424	71,606	76,715	82,257	89,137	97,962	103,439	120,274	133,275	144,549
السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عدد المستوطنين	155,605	166,150	177,193	190,843	208,010	224,503	240,833	258,011	270,448	289,255	309,045
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المستوطنين	327,831	346,627	368,449	380,447	394,169	407,514	422,366	428,047	444,657	461,496	468,865
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
عدد المستوطنين	486,865	503,695	520,556	538,949	556,574	573,331	591,120	607,143			

<sup>2</sup> للحصول على بيانات، اعتمدنا على موقع مراقبة الاستيطان التابع لجماعة السلام الآن وموقع جماعة بيتسليم وموقع جماعة بيش-دين، وهذه الجماعات كلها إسرائيلية، وموقع مؤسسة السلام في الشرق الأوسط الأمريكية. وفي حدود علمي، وربما أكون مخطئاً، ما من مؤسسة بحثية أو فكرية فلسطينية تجعل من متابعة الاستيطان وتحليل اتجاهاته شاغلاً رئيسياً لها!

## أعداد المستوطنين (تقريبية)



### مستقبل الضفة الغربية والقدس:

يتجلى الثبات والتماسك الاستراتيجي الإسرائيلي أكثر ما يتجلى في الموقف من مستقبل القدس وباقي الضفة. فمنذ عام 1967 ما زالت إسرائيل تصر على أن مستقبل الضفة لا بدّ أن يقوم على الأوتونوميا للسكان، بينما تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الأرض ومواردها، وأن القدس لا بدّ وأن تظل العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل دون أن يشاركها أحد في السيادة على أي من أجزائها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مصطلح "أوتونوميا autonomy" ومصطلح "الحكم الذاتي self-government" يحيلان في الذهن العام الفلسطيني إلى ما يعادل الاستقلال أو يكاد. لكن للأوتونوميا درجات. فمثلاً محميات الهندو الحمر في الولايات المتحدة وكندا تتمتع بدرجة من الأوتونوميا تعفيها من بعض الضرائب ومن الخضوع لقوانين القمار! وهناك في الطرف الآخر أوتونوميا الولايات في الولايات المتحدة وأشكال متعددة أخرى من الأوتونوميا (مثلاً، منطقة الباسك في إسبانيا، وآيل أوف وايت وجيرسي وجيرنزي التابعة للتاج البريطاني). والواقع أن مصطلحي "الأوتونوميا" و"الحكم الذاتي" يستخدمان للدلالة على ترتيبات تقصر عن الاستقلال. وهذان هما المصطلحان اللذان تصر إسرائيل على استخدامها وعلى تضمينهما في الاتفاقات التي تعقدها (كامب دافيد مع مصر وأوسلو مع الفلسطينيين)، بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك باستخدام مصطلحي "الأوتونوميا للسكان" و"الحكم الذاتي للسكان" لإزالة أي غموض يمكن أن يستغل للقول إن الترتيبات المتوخاة تشمل الأرض والموارد.

وإذا كان تعلّق الشعب الفلسطيني بحلم الاستقلال من جهة وافتتان القيادة الفلسطينية بزخارف سلطة الدولة من جهة أخرى قد أصبحا عاملين لا يستهان بهما، فلا بأس من أن تقدم إسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة، للفلسطينيين "تنازلاً" يسمح لهم بأن يسموا الحكم الذاتي المحدود الممنوح لهم "دولة"<sup>3</sup>

ورد أول إعلان رسمي عن الرؤية الإسرائيلية لمستقبل المناطق المحتلة في اتفاقات كامب دافيد التي أدت إلى "إطار للسلام في الشرق الأوسط" الذي وقعته مصر وإسرائيل عام 1978. ينص هذا الإطار على أنه "يجب أن تكون هناك للضفة الغربية وغزة ترتيبات انتقالية لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتوفير أوتونوميا كاملة للسكان، فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستسحبان ... ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ الحكم الذاتي للسكان واهتمامات الأمن المشروعة لكل الأطراف ... وسيتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية وستكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستتبقى في مواقع أمن معينة ... وستبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وغزة، وفي أسرع وقت ممكن، دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية، ستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ... وستقرر هذه المفاوضات، ضمن أشياء أخرى، موضوع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن ... وسيتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن، ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية تتشكل من سكان الضفة الغربية وغزة ... وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر، بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين، لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي".

ولم تشر معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر عام 1979 في متنها إلى الضفة الغربية وغزة. غير أن رسالة مشتركة من بيغن والسادات إلى الرئيس الأمريكي كارتر استذكرت اتفاقات كامب ديفيد (إطار للسلام في الشرق الأوسط) وتعهدت بأن تدخل إسرائيل ومصر في مفاوضات تهدف إلى "إنشاء سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة لتوفير أوتونوميا كاملة للسكان". وأضافت أن "الحكومة العسكرية الإسرائيلية

---

<sup>3</sup> في مسرحية روميو وجولييت لشكسبير، تقول جولييت ما يمكن ترجمته ببعض التصرف: "ماذا في الاسم؟ ستظل الورد حلو الرائحة حتى لو أطلقنا عليها اسماً آخر". نعم، سيظل الحكم الذاتي المحدود كريحه الطعم والرائحة، حتى لو أطلقنا عليه اسم دولة!

وإدارتها المدنية ستتسحبان، لتحل محلها سلطة الحكم الذاتي ... وسيتم بعد ذلك انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية وإعادة انتشار القوات المتبقية في مواقع أمنية محددة".

هل تذكرنا هذه النصوص بشيء أحدث؟ بالتأكيد! فالترتيبات والإجراءات المحددة فيها متطابقة تقريباً مع الترتيبات والإجراءات التي نص عليها بعد عقد ونصف اتفاقاً أوسلو الأول عام 1993 والثاني عام 1995 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. والأهم من ذلك، أن هناك تطابقاً في الغرض الاستراتيجي بين اتفاق كامب ديفيد الأول واتفاقي أوسلو. فمن الواضح أن النية في الحالتين كلتيهما لم تكن انسحاباً إسرائيلياً كاملاً، بل انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية وإعادة نشر القوات العسكرية الإسرائيلية من المراكز المأهولة بالسكان إلى مواقع أمنية محددة تكفل سيطرتها الفعلية على المنطقة بأكملها. وفي حين حددت اتفاقات كامب ديفيد بوضوح الهدف النهائي على أنه الحكم الذاتي للسكان، فإن اتفاقي أوسلو فرضاً على الطرف الفلسطيني ترتيبات وعلاقات مصممة بحرص لضمان ألا تتطور السلطة الفلسطينية إلى ما هو أبعد من الحكم الذاتي وأن تظل "مجلساً إدارياً".

ومن الجدير بالملاحظة أن اتفاقات كامب ديفيد الإسرائيلية-المصرية واتفاقيتي أوسلو لم تتطرق، عمداً من وجهة النظر الإسرائيلية، لما ستؤول إليه الأمور لو فشلت مفاوضات الوضع النهائي في الوصول إلى اتفاق ضمن المهل الزمنية الموضوعة، ما عني عملياً قبول الطرف الآخر استمرار الوضع الراهن في هذه الحالة، أي استمرار الاحتلال.

ورغم أن الطرف الفلسطيني لم يفصح رسمياً عن المقترحات التي طرحتها إسرائيل في كامب ديفيد الفلسطيني عام 2000 وجولات المفاوضات التي تلتها منذ ذلك الحين وحتى الآن، يمكن مما رشح من مصادر مختلفة تكوين صورة واضحة عن هذه المقترحات. فالتعريف الإسرائيلي للضفة الغربية لا يشمل القدس الشرقية والمياه الإقليمية في البحر الميت والمنطقة الحرام (اللطرون). واستناداً إلى هذا التعريف للضفة الغربية، تدفع إسرائيل باتجاه تشكيل منطقة حكم ذاتي تشمل فلسطينية في البداية 73% من الضفة الغربية وقطاع غزة كله. وفي غضون 10-25 سنة يمكن أن تتوسع منطقة الحكم الذاتي إلى 91% كحد أقصى من الضفة الغربية، بالإضافة إلى ما يعادل 1% من مساحة الضفة الغربية تضاف إلى منطقة الحكم الذاتي عن طريق تبادل الأراضي. وبذلك تضم إسرائيل كافة الكتل الاستيطانية، بالإضافة إلى مستوطنة كريات اربع التي تكون جيباً إسرائيلياً يرتبط بإسرائيل بطريق التفافية. وتنقسم الضفة الغربية نصفين بطريق يسيطر عليه

الإسرائيليون من القدس إلى البحر الميت، مع حرية المرور للفلسطينيين و احتفاظ إسرائيل بحقها في إغلاقه في حالات الطوارئ. وبالمقابل، تسمح إسرائيل للفلسطينيين باستخدام طريق سريع في النقب يربط الضفة الغربية بغزة يكون أيضاً تحت السيادة الإسرائيلية. ونتيجة لكون الكتل الاستيطانية والطرق والأراضي المتاخمة لها تحت سيطرة الإسرائيليين، تكون أراضي الحكم الذاتي مقسمة إلى أربع مناطق منفصلة (بانتوستانات): منطقة الوسط (رام الله) ومنطقة الشمال (نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية) ومنطقة الجنوب (بيت لحم والخليل) ومنطقة أريحا. كما ستتخلل كلاً من هذه المناطق مساحات واسعة تسيطر عليها إسرائيل. وعلاوة على ذلك، تكون الحدود بين الضفة الغربية والأردن تحت السيطرة الإسرائيلية. أضف إلى ذلك كله أن إسرائيل تظل مسيطرة على المجال الجوي والمياه الإقليمية والبنى التحتية كافة (الماء، الكهرباء، المجال الكهرومغناطيسي، التعدين، إلخ).

ويتجلى تمسك إسرائيل الحازم بغرضها الاستراتيجي أيضاً في أنها كافة المحادثات والمفاوضات منذ كامب ديفيد المصري-الإسرائيلي لم تتزحزح فيما يتعلق بثلاث قضايا هامة: القدس ووقف النشاط الاستيطاني ومدى انطباق قرار مجلس الأمن 242. فخلال مفاوضات كامب ديفيد الأولى، اتفق على أن يحتفظ كل من الجانبين المصري والإسرائيلي بموقفه إزاء القدس. فأرسل الرئيس السادات رسالة إلى الرئيس كارتر يقول فيها إن "القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية. ويجب احترام الحقوق العربية والتاريخية القانونية في المدينة. يجب أن تكون القدس العربية تحت السيادة العربية". وبالمثل، بعث رئيس الوزراء بيغن برسالة تقول إن "حكومة إسرائيل أصدرت مرسوماً في يوليو 1967 بأن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتجزئة، عاصمة دولة إسرائيل". بطبيعة الحال، ترك اتفاق الطرفين هذا على ألا يتقعا المدينة المقدسة تحت سيطرة إسرائيلية كاملة إلى أجل غير مسمى. وفي اتفاقات أوسلو تركت قضية القدس جانباً حتى مفاوضات الوضع النهائي. وخلال مفاوضات كامب ديفيد الثانية، بذلت جهود لفرض ترتيب نهائي يجعل السيطرة الإسرائيلية على المدينة كاملة ناجزة، بينما تضم إلى مناطق الحكم الذاتي جيوب متناثرة في القدس الشرقية وحواليها في شمالها ووسطها وجنوبها تحاصرها بالكامل أراض تضم إلى إسرائيل، ويمكن للفلسطينيين أن يسموها القدس ويعتبروها عاصمة لهم. أما الحرم الشريف، فتكون السيادة عليه إسرائيلية ويمنح الفلسطينيون "وصاية" عليه، كما يمنحون "إدارة" الأحياء الإسلامية والمسيحية في المدينة القديمة، ولكن ليس السيادة عليها. وعندما انهارت المفاوضات بسبب الخلافات حول هذه القضية على وجه الخصوص، بدأ بعض

الدوائر الإسرائيلية والأمريكية ينصح بالتوصل إلى اتفاق حول قضايا أخرى، وترك قضية القدس جانبا فترة طويلة أخرى!

أما فيما يتعلق بتجميد الاستيطان خلال المحادثات الانتقالية، فقد رفضت إسرائيل تضمين ذلك في اتفاقات كامب ديفيد مع مصر. فتم التوصل إلى تفاهم بأن يرسل بيغن رسالة إلى كارتر يتعهد فيها به. ولكن ، بعد توقيع الاتفاقات، فشل كارتر في الحصول على مثل هذه الرسالة، رغم أنه حاول مرات عدة! كذلك تبنت إسرائيل الموقف نفسه في المحادثات التي أدت إلى اتفاقيتي أوسلو، فلم تتضمن أي مواد من شأنها أن تحد من النشاط الاستيطاني. وأصررت إسرائيل ولا تزال على أن المادة التي تنص في اتفاقية أوسلو الثانية على أنه "لا يجوز لأي من الطرفين أن يتخذ أي خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة في انتظار نتائج مفاوضات الوضع الدائم" تنطبق فحسب على تغيير الوضع القانوني، وليس على النشاط الاستيطاني. ولا تزال إسرائيل منذ ذلك الحين ترفض تجميد الاستيطان. وعندما نجح الرئيس الأمريكي أوباما في فرض تجميد جزئي للاستيطان في 2009 و2010، كان "التجميد" اسمياً أكثر منه فعلياً.

كما أصررت إسرائيل خلال محادثات كامب ديفيد الأولى على أن تصاغ الاتفاقات بحيث لا تلحق ضرراً بادعائها أن قرار مجلس الأمن رقم 242 لا ينطبق على الضفة الغربية وغزة. ومرة أخرى حققت ما تريد، فتم تعديل المشروع الأمريكي وفقاً لرغباتها. وكررت إسرائيل هذا الموقف عشية كامب ديفيد الثاني، عندما أصدر النائب العام الإسرائيلي "رأياً قانونياً" بأن 242 لا ينطبق على الضفة الغربية وغزة، لأنه لا ينطبق إلا على الدول! ومنذ ذلك الحين، استمرت إسرائيل متمسكة بهذا الموقف.

### المواقف والقرارات الدولية:

لا يملك الناظر إلى المبادرات والقرارات الدولية المؤثرة بشأن فلسطين/إسرائيل إلا أن يلاحظ أن الثبات الاستراتيجي الإسرائيلي يؤتي ثماراً. فكل من هذه يمنح إسرائيل أكثر من سابقه: من مشروع التقسيم الذي طرحته لجنة بيل (لجنة فلسطين الملكية) عام 1937، إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 (قرار التقسيم) عام 1947 ، إلى قرار مجلس الأمن 242 عام 1967، إلى اتفاق أوسلو المصادق عليه دولياً عام 1993، إلى وقتنا الراهن الذي تصر فيه المواقف الدولية على أخذ تغييرات الواقع بالاعتبار، ما



يعني الموافقة على ضم الكل الاستيطانية إلى إسرائيل برغم التصريحات الروتينية المتواترة التي تشجب الاستيطان وتعتبره غير شرعي.

يبين ثبات المواقف الاستراتيجية الإسرائيلية، رغم تعاقب الائتلافات الحاكمة المختلفة، أن هذه المواقف ليست مواقف فريق أو آخر، بل تمثل توافقاً إسرائيلياً عاماً. والواقع أن جنوح المجتمع الإسرائيلي المتزايد إلى التطرف جعل من هذه المواقف مواقف حد أدنى. فهناك في الطبقة السياسية الإسرائيلية و في المجتمع الإسرائيلي تيارات تنادي بالضم والتهجير والطرده. وليس انعطاف المجتمع الإسرائيلي إلى "اليمن" بظاهرة عابرة، بل هو نتاج عملية تاريخية مديدة مستمرة، لا تشمل المجتمع الإسرائيلي وحده، بل أيضاً الصهيونية واليهودية، وهذه العملية ناجمة عن المنطق الداخلي للصهيونية بدأت من البدء، وهي تدفع بالمجتمع الإسرائيلي والصهيونية إلى المزيد فالمزيد من التوحش والاستعلاء العرقي والتعصب والانغلاق. ومن جهة ثانية، ليس الحفاظ على الوضع الراهن والاستمرار في فرض وقائع على الأرض بدأب واطراد ناجماً عن افتقار إلى الرؤية التاريخية أو إلى عقم في التفكير الاستراتيجي، بل هو استراتيجية واعية تقوم على إردوية هي نفسها نتاج التجربة التاريخية الإسرائيلية الناجحة من وجهة النظر الصهيونية. ويمكن للمرء أن يتخيل أنه لو ووجه العقل الجمعي الإسرائيلي بالقول "لا يمكنكم الاستمرار فيما أنتم فيه لأنه مخالف لطبيعة الأمور"، لأجاب "هذا ما قيل لنا قبل قيام الدولة، ولدى قيامها، ولدى مواجهتنا للحروب والانتفاضات المتعاقبة. وها نحن هنا!"

يعني هذا فيما يعنيه أن المراهنة على تغيير المواقف الإسرائيلية بتغيير الحكومات عقيمة، وأن تخيل إمكان قيام معسكر سلام إسرائيلي قادر في القريب العاجل وحتى في الأمد المتوسط مجرد وهم. كما أن الثبات الاستراتيجي الإسرائيلي يجعل أضحوكة طريقة فلسطينية في التفكير هي طريقه "لو أن": لو أن رابين لم يقتل ... لو أن باراك لم يرتكب أخطاء في حملته الانتخابية ففشل ... لو أن شارون لم يدخل في غيبوبة ... لو أن أولمرت لم يقع ضحية فساده ... لما كانت الأمور لتسوء إلى هذا الحد.<sup>4</sup>

---

<sup>4</sup> يتندر بعض المؤرخين فيصفون طريقه التفكير هذه بأنها مدرسة أنف كليوباترا في كتابة التاريخ، تلك المدرسة التي تشتغل ببحث ما إذا كان التاريخ سيتغير وفي أي اتجاه لو أن أنف كليوباترا كان أقصر قليلاً أو أطول قليلاً.

## ثانياً: آليات السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية<sup>5</sup>

إن دراسة وفهم دقائق اشتغال آليات منظومة السيطرة الإسرائيلية ضرورة سياسية، فذلك شرط للبدء في تبين إمكانات مقارعتها. ويبدو لي أنه ليس هناك إدراك حقيقي لمدى كثافة وعمق وانتشار هذه السيطرة، لا لدى النخب الفلسطينية ولا في الشارع الفلسطيني. والواقع أن منظومة السيطرة هذه شيطانية من حيث التفكير والتخطيط والدقة والاهتمام بالتفاصيل ودراسة الأسباب والمعطيات والنتائج. وسنعرض هنا بعض أبرز ملامحها.

تسيطر إسرائيل على الأرض كلها سيطرة كاملة، فالمنطقة (ج) التي تقع تحت هذه السيطرة أمنياً وإدارياً وفي كل النواحي تشكل 60% من الضفة الغربية أو أكثر. أما في المنطقة (ب)، فمن المفروض في التقسيم الوظيفي أن لدى السلطة الفلسطينية المسؤولية الإدارية، بينما يحتكر الإسرائيليون المسؤولية الأمنية، وفي المنطقة (أ)، يفترض بموجب التقسيم الوظيفي نفسه أن تكون للفلسطينيين السلطة الإدارية والأمنية. في واقع الأمر، لا سلطة حقيقية للسلطة الفلسطينية في أي من هذه المناطق. وليس أدل على ذلك من أن قوات الاحتلال تدخل مناطق السلطة على هواها في أي وقت تشاء.

وتكفي نظرة سريعة إلى الاستيطان لإيضاح دوره في منظومة السيطرة، بغض النظر عن دوافعه الإيديولوجية أو الاقتصادية. فهو مصمم بوضوح لتقطيع أوصال الضفة الغربية بحيث لا يكون تواصل جغرافي ما بين مناطقها وبحيث يتمكن الاحتلال من عزل مناطق بعينها متى ارتأى ذلك وبسهولة. وتشكل السيطرة على شبكة الطرق، وخاصة عقد هذه الشبكة، عنصراً حيوي الأهمية في هذه السيطرة الفيزيائية. ويمكن لدراسة تفصيلية للطرق في الضفة الغربية ولدمجها مع شبكة الطرق في إسرائيل نفسها أن تبين كيف أنها مصممة لتحقيق أمور أربعة هي: المساهمة في تقطيع الأوصال جغرافياً، وتيسير انتشار القوات الإسرائيلية بسرعة في المنطقة كلها، وتوفير إمكان إغلاق كل منطقة أو بلدة أو قرية وقطعها عن العالم إن اقتضى الأمر، وربط المستوطنات بالداخل الإسرائيلي ما يشجع توسعها.

ولا مفر لدى البحث في آليات السيطرة من تناول الدور الذي تلعبه السلطة الفلسطينية. فبغض النظر عن النوايا، وهي سليمة، جرى وضع السلطة بالمناورة التدريجية في وضع أصبحت معه جزءاً من المنظومة.

<sup>5</sup> يعتمد هذا القسم على مداخلة قدمها الكاتب في ندوة نظمها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في لارنكا، قبرص، في 4 و5 تشرين الثاني 2016 وكان موضوعها "مراجعة للسياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية".

فهي تقوم بدور الوسيط الإداري بين الناس والاحتلال، ما يحجب القطاع الأكبر عن التعامل المباشر مع الإدارة العسكرية/المدنية الإسرائيلية التي تتخذ كافة القرارات. وبذلك تشكل السلطة فاصلاً فعلياً ونفسياً ما بين الناس والاحتلال. وليس غريباً أن الالتحام بالاحتلال شبه اليومي لا يكون إلا في القدس، المكان الوحيد الذي لا وجود فعلياً للسلطة فيه (والى حد ما في الخليل، حيث التداخل الفيزيائي ما بين المستوطنين وجيش الاحتلال من جهة والسكان من جهة أخرى). أضف إلى ذلك أن السلطة بتوليها أمور غالبية السكان وكونها وعاءً يستقبل المساعدات الخارجية تساهم في خفض أكلاف الاحتلال أو جعله بلا ثمن.

ولا شك موضوعياً في أهمية الدور الذي يلعبه التنسيق الأمني، والذي لا تتردد السلطة في التصريح بأنه من مصلحة الفلسطينيين. ويحضر هنا مفهوم السجن الكلي الرؤية panopticon، وهو مفهوم أطلقه الإنجليزي جيريمي بنثام واستخدمه وأشاعه الفرنسي ميشيل فوكو في كتاباته عن القوة والسلطة. الفكرة بشيء من التبسيط هي أن أنجع ترتيبات الرصد والمراقبة هي التي تشابه سجناً فيه نقطة مراقبة تمكن منها رؤية المساجين كافة. غير أنه لا يمكن أن تتوفر موارد بشرية تكفي لمراقبة السجناء جميعاً في الوقت نفسه وفي الأوقات كلها. لكن ذلك ليس مهماً. المهم أن يقتنع المساجين أنهم مراقبون في كافة الأوقات وأن يتصرفوا على هذا الأساس. ويبدو لي أن هذا ما يحدث في الضفة الغربية إلى حد كبير. فالناس تتصرف وكأنها تحت سمع وبصر الاحتلال الإسرائيلي في جميع الأوقات وتتصرف بخشية منه في جميع الأوقات. وبالإضافة إلى ذلك، داخل السجن الكلي الرؤية، قام المساجين بانتخاب شرطة من بينهم لتنظيم الأمور داخل السجن بما يرضي السجناء ويريحه في كثير من الأحيان من عناء الرقابة المباشرة والتدخل المباشر. وهذه الشرطة، التي هي بالطبع السلطة الفلسطينية، تتصرف هي نفسها كمن هو مقتنع بأنه في سجن كلي الرؤية.

كذلك فإن الوحدة الجمركية هي أيضاً من آليات السيطرة الفعالة. ففي العادة، يؤمل من الوحدة الجمركية أن تؤدي إلى تضييق الشقة ما بين المنطقة الأقل نمواً وتلك المتقدمة. أما في حالتنا فهي مصممة بدقة لإبقاء السوق الفلسطيني سوقاً أسيراً لدى الاقتصاد الإسرائيلي ودون أية فرصة للتطور باستقلال بأي شكل من الأشكال. هذا، بالإضافة إلى أن الوحدة الجمركية أداة للتهديد المستمر للسلطة الفلسطينية بالعقاب بحجب عائدات الجمارك. وفي الوقت نفسه لا يسمح الاحتلال بنشوء اقتصاد وطني ولا بأن تكون هناك علاقات اقتصادية جدية مستدامة مع العمق العربي. والواقع أن اقتصاد الضفة الغربية هو لكافة الأغراض والمقاصد جزء من الاقتصاد الإسرائيلي، وإن يكن جزءاً مستتبعاً متخلفاً، وذلك رغم حقه بمساعدات خارجية كبيرة

نسيباً. بل يمكن القول بقدر من الثقة إن هذه المساعدات تشكل في نهاية المطاف دعماً للاقتصاد الإسرائيلي، عدا عن أنها تسهم في تخفيف أكلاف الاحتلال أو حتى في جعله دون كلفة.<sup>6</sup> غير أن الحيلولة دون نشوء اقتصاد وطني لا يعني حجب إمكانيات تشجيع الازدهار الفردي، بل يبدو من الممكن تلخيص الأمر بأن إسرائيل تسعى في آن معاً إلى تيسير الازدهار الفردي وفرض الإدقاع الوطني.

ولا تتم السيطرة بوسائل قسرية فقط، بل أيضاً عن طريق خلقت قطاعات لها مصلحة في استمرار الوضع أو على الأقل تستطيع تحمله أو التسامح تجاهه. من ذلك شبكة العلاقات التجارية الواسعة الممتدة بتخطيط دقيق ومحكم التي تربط بين مجتمع الأعمال الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، وإعطاء رجال الأعمال الفلسطينيين امتيازات مثل حرية التنقل والدخول إلى إسرائيل. ومن ذلك أيضاً عزل الطبقة الوسطى عن باقي الناس فلا تعاني ما يعانيه الإنسان العادي من عسف الاحتلال (تسهيلات وتصاريح وطبابة في إسرائيل وسفر من المطار، إلخ). ويمكن ببعض الكليبية cynicism القول إن تكاثر المنظمات غير الحكومية المنخرطة في "صناعة السلام والديمقراطية" هي أيضاً جزء من ذلك. ومنه أيضاً تيسير الازدهار الفردي (مع حجب إمكانية تطور اقتصاد وطني، كما أشرنا آنفاً) بتشجيع الاستهلاك الفاضح وأخذ القروض وشراء الشقق والسيارات إلخ. ومن أهم العناصر في هذا الصدد الدور الذي تلعبه السلطة، إذ أنها، عن طريق التوظيف، تلحق بالقطاعات ذات المصلحة في الوضع القائم أعداداً غفيرة، وما كان ذلك ممكناً بالكثافة نفسها بغير وجود السلطة. هذا بالإضافة إلى أنها استوعبت في أجهزتها المختلفة طاقات فرغتها من نضاليتها المحتملة وجعلت منها كوادراً بيروقراطية تجد في الوضع الراهن أقصى ما تطمح إليه.

ولعلّي مخطئ، لكن من الجدير التفكير على الأقل في إمكان أن منظومة السيطرة ما كانت لتستمر وتتداول لولا نجاح الاحتلال إلى حدّ كبير في ما يسمّيه كيّ الوعي، كي وعي الناس ببعثية المقاومة وبلا جدوى الالتحام مع الاحتلال. وليس أدلّ على ذلك من ردود فعل الناس العاديين على كلمة "انتفاضة"، فهم يذكرونك بأن ثمن الانتفاضة الثانية كان باهظاً جداً وأنها ابتليت بما ابتليت به هبات فلسطينية أخرى في

---

<sup>6</sup> هناك حاجة ماسة إلى دراسات للمسائل الاقتصادية من وجهة نظر فلسطينية، سعياً إلى الإجابة على أسئلة حاسمة من مثل: هل هناك كلفة اقتصادية صافية للاحتلال أم أنه مريح اقتصادياً (نهب الموارد الطبيعية، الطرق، السوق الاستهلاكية الفلسطينية)؟ هل تنتفع إسرائيل اقتصادياً من العمالة الفلسطينية فيها، أم أنها أساساً أداة سيطرة؟ ما دور المناطق الصناعية المشتركة؟ هل يمكن تحقيق استقلال اقتصادي جزئي فلسطيني، وإلى أي مدى وكيف، وهل يمكن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، ولو جزئية، في ظل الاحتلال، وكيف؟ هل يمكن في الضفة والقطاع تنفيذ حركة مقاطعة اقتصادية واسعة، وما مدى تأثيرها الاقتصادي على إسرائيل (هذا إذا تركنا جانباً أثرها المعنوي)؟

تاريخنا الحديث من الانتهاء إلى الفلتان والذعر وانعدام الأمن. والحق أن الوضع معقد إلى درجة لا تبيح بسهولة تبيين أساليب خلاقية لمقارعة الاحتلال دون أثمان باهظة ودون مغامرة. وإلى كي الوعي، تتضاف هندسة الوعي بحيث أصبحت جمهرة الناس مستبطنة في تصرفاتها وردود أفعالها لفكرة ديمومة الوضع الراهن. وليس أدل على ذلك من أنها وحدها "النضالات المطلوبة" هي التي تحرك قطاعاً بأكمله (المعلمين) أو قطاعات واسعة (الضمان الاجتماعي)، وتحظى بالاهتمام الشعبي الواسع. وهي في الحالات جميعاً، تقترض دوام الحال على المنوال أمداً طويلاً.

ويشكل توسيع العمالة الإسرائيلية في فلسطين وتضييقها حسب الظروف أيضاً إحدى آليات السيطرة التي تستخدمها إسرائيل باستمرار في إيقاع عقوبات أو إسباغ محاباة، بالإضافة إلى الإسهام في تشويه الاقتصاد الفلسطيني والازدهار الفردي الذي ذكرناه آنفاً وفي خلق قطاعات سكانية لها مصلحة في الوضع القائم.

أضف إلى ذلك كله السيطرة على البنى التحتية. فإسرائيل تستطيع بكبسة زر قطع المياه والكهرباء عن الضفة الغربية كاملة. وكلما أبدت السلطة الفلسطينية رغبة في التقلت من القبضة الإسرائيلية، يبدأ الإسرائيليون يتحدثون عن الطاقة الكهربائية وتسديد أثمانها واحتمال قطعها. كما تسيطر إسرائيل على قطاع الاتصالات، والاتصالات الهاتفية تمر عبر الشبكة الإسرائيلية ومن خلال المقاسم الإسرائيلية. وتحتكر إسرائيل الطيف الكهرومغناطيسي، فهي من يقوم بتخصيص الذبذبات للاستعمالات المختلفة، بما فيها الاستعمالات الفلسطينية، وهي التي تقرر أي جيل من الهواتف المحمولة يمكن للفلسطينيين أن يتمتعوا به.

ثم هناك السيطرة على المعابر كاملة وبلا منازع، فلا يستطيع الأشخاص الدخول أو الخروج إلا بإذن إسرائيل، كما تتحكم إسرائيل بحركة البضائع والمواد في الاتجاهين. وهناك السيطرة على سجل السكان، ومن خلال هذه السيطرة تمارس إسرائيل ضبطاً ديموغرافياً. ويبذل الاحتلال جهوداً واضحة لتشجيع الهجرة إلى الخارج ومنع من يهاجر جزئياً من العودة. ومن أسف أنه ليست هناك أية دراسة للهجرة الفلسطينية من الضفة الغربية، وخاصة من القدس، إلى الخارج. وليس من الواضح كيف يمكن أن تجرى دراسة كهذه في ظل سيطرة إسرائيل على المعابر وعلى سجل السكان معاً.

بعد هذا كله، لعل الحلقة الأقوى في منظومة السيطرة هي حشرنا نحن الفلسطينيين في وضع مسدود الآفاق، بمعنى أنه تترتب على الخروج على الوضع الراهن في أي اتجاه كان أثمان باهظة. أشبه الأمر أحياناً بأننا دُفعنا إلى صعود سلم عالٍ جداً، وكلما صعدنا درجة سحب الاحتلال الدرجة التي دونها، إلى أن أصبحنا

على رأس سلمٍ شاهق، وما من طريقة للنزول عنه دون تحطّم. مثلاً، إذا صح توصيفي الدور الذي تقوم به السلطة، وخلص المرء إلى أنه لا سبيل إلى الاشتباك مع الاحتلال إلا بـ "إزاحة السلطة من الطريق"، فهل يجوز العمل على إسقاط السلطة؟ من الواضح أن ذلك أمرٌ دونه عذابات كبيرة وقفزة إلى مجهول قد يوقعنا في ورطة أشدّ وأعتى. وإذا ما اتفقنا على أن المساعدات الخارجية تساهم عملياً في جعل الاحتلال بلا ثمن وتساهم في إدامته، فهل نطالب برفض هذه المساعدات؟ مرةً، أخرى، ذلك أمرٌ دونه عذابات كبيرة. ويستطيع المرء أن يورد أمثلة أخرى كثيرة.

ولا شك أن آليات السيطرة الإسرائيلية وطرق اشتغالها جديرة بالبحث التفصيلي الخبير، ولكن حتى البحث المقتضب الذي أوردناه يفضي إلى نتيجة صارخة هي أن تركيز المفاوضات على نسبة الأراضي التي ستنتقل إلى السلطة الفلسطينية (من منطقة ب و ج إلى منطقة أ) مضلل وسيء القصد، إذ أن من الممكن نقل 95 في المائة من الأراضي وأكثر ومع ذلك تظل السيطرة الإسرائيلية على حالها كاملة ناجزة. والحق أن تفكيك آليات السيطرة هو الشرط الشارط كي يكون إنهاء الاحتلال فعلياً لا إسمياً.

### ثالثاً: طريق المفاوضات ومناشدة المجتمع الدولي طريق مسدود

منذ أن بدأت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية برعاية أمريكية عام 1991، أي قبل ربع قرن، توالى جولاتها وتتابع فشل كل جولة من هذه الجولات. وفي كل مرة يخرج علينا المحللون وأصحاب نظرية "الحياة مفاوضات" بتفسيرات للفشل شتى: سوء التوقيت، انعدام الثقة بين الطرفين، سوء الإعداد، افتقار القادة إلى الشجاعة، الفشل في إشراك القوى الإقليمية في التسوية، الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في إدارة العملية، الضغط الذي يمارسه المتطرفون في الطرفين، لم تكن إجراءات بناء الثقة كافية، كان يجب تحقيق الازدهار الاقتصادي لدى الفلسطينيين أولاً، كان يجب الانتظار إلى أن ينجز الفلسطينيون بناء مؤسسات دولتهم، إلخ.

على أن تطبيق "شجرة أوكام"<sup>7</sup> كفيل بالتوصل إلى أن التفسير الأبسط والأقرب إلى الحقيقة هو أن كلاً من الطرفين لا يرغب في دفع ثمن تسوية يقبل بها الطرف الآخر، وبدلاً من ذلك تفضل إسرائيل استمرار الوضع الراهن ويفضل الفلسطينيون الاستمرار في تحمّل الوضع الراهن.

برغم الادعاءات بعكس ذلك، دُفع الطرف الفلسطيني إلى قبول الحد الأدنى الذي يدعمه القانون الدولي ومعظم دول العالم: إقامة دولة فلسطينية على خطوط ما قبل عام 1967 مع مبادلات طفيفة في الأراضي بما يسمح لإسرائيل بضم الكتل الاستيطانية، وتكون القدس الشرقية العاصمة الفلسطينية والسيادة على الحرم الشريف للفلسطينيين مع ضمان تواصل بري للقدس مع باقي الدولة الفلسطينية، وبمنح اللاجئين الفلسطينيين التعويض وحق العودة لا إلى ديارهم ولكن إلى الدولة الفلسطينية، وتعترف إسرائيل بمسؤوليتها الجزئية عن مشكلة اللاجئين، ويعود بعض اللاجئين إلى أراضيهم ومنازلهم قبل عام 1948 ولكن على نطاق ضيق لا يغير التوازن الديموغرافي في إسرائيل تغييراً ملموساً. وهناك من يذهب إلى أن الطرف الفلسطيني اضطر إلى تقديم بعض التنازلات حتى عن هذا الحد الأدنى. لكن المهم في الأمر أنه لم يعد يستطيع التنازل<sup>8</sup> أكثر دون أن يفقد مشروعيته لدى الجمهور الفلسطيني. وبالمقابل، وكما أسلفنا، هناك قطاعات واسعة لها مصلحة في استمرار الوضع الراهن وأخرى تستطيع على الأقل تحمله أو التسامح تجاهه.

في الجانب الإسرائيلي، تكلفة الحل الذي يمثل الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به الفلسطينيون أعلى بكثير من تكلفة استمرار الوضع الراهن وأعلى من أية منافع يمكن أن تتأتى عن حل النزاع. ويمكن للمرء أن يتصور ما سيحدث لو قبلت حكومة إسرائيلية الحل الذي يمثل هذا الحد الأدنى: اضطرابات سياسية ضخمة في ظل رفض الأغلبية للسيادة الفلسطينية على جزء من القدس وعلى الحرم الشريف؛ تمرد المستوطنين وأنصارهم تمرداً عنيفاً؛ خلافات داخل الجيش الإسرائيلي، الذي أصبحت نسبة ضباط المشاة المتدينين فيه كبيرة نسبياً، خلال عمليات إخلاء بعض المستوطنات؛ التوقف عن نهب الموارد الطبيعية الفلسطينية، بما في ذلك المياه؛ فقدان الأرباح من إدارة الجمارك ومن التجارة الفلسطينية؛ ودفع ثمن اقتصادي واجتماعي كبير لاستيعاب عشرات آلاف المستوطنين في الداخل الإسرائيلي. وبالمقابل، ليست التكاليف المعنوية للاحتلال مرتفعة بما يكفي لتغيير الحساب. فقد أثبتت إسرائيل ولعقود أنها قادرة تماماً على العيش مع

<sup>7</sup> شجرة أوكام مبدأ لحل المسائل يطبق في العلوم، وخاصة علم الكمبيوتر، فحواه أنه إذا كانت هناك فرضيات متنافسة، فإن أفضلها هو تلك التي يدعمها أبسط الافتراضات وأقلها عدداً.

<sup>8</sup> ينقل عن المرحوم فيصل الحسيني قوله بلعب نكي على الكلمات بالإنجليزية "You cannot ask us to compromise the "compromise".

وصمة الاحتلال وما يرتبط بها من تأثيرات على الوثام الداخلي وعلى العلاقات مع العالم ومع اليهود في الشتات. كذلك تبدو فوائد التوصل إلى حل للنزاع ضئيلة: تمكّن الشركات الإسرائيلية من العمل بشكل أكثر انفتاحاً في الدول العربية؛ تحوّل التعاون مع دول عربية من السر إلى العلن؛ الحصول على مزايا مالية وأمنية إضافية من الولايات المتحدة وأوروبا (وهل من مجال لمزيد؟). لكن هذه الفوائد كلها مجتمعة، وبعد أن تضاف لها فوائد التخلص من التكاليف المعنوية للاحتلال، تقصر وبفارق كبير عن التكلفة المحتملة لإنهاء الاحتلال.

أما تهديد إسرائيل بأن من الأفضل لها إنهاء الاحتلال لئلا تكف في قابل الأيام عن أن تكون دولة يهودية أو ديمقراطية أو كليهما معاً، فيحمل في ثناياه اعترافاً ضمناً بأن الموقف الإسرائيلي المنطقي هو الانتظار لمعرفة ما سيحدث في المستقبل، ما دام سقف المطالب الفلسطينية ومطالب المجتمع الدولي معروفاً، حتى إذا تبين أنه لا بد مما ليس منه بد، تستطيع إسرائيل إذ ذاك التوصل إلى اتفاق. وحتى لو سلّمت إسرائيل أن دول العالم ستقوم في مستقبل ما بفرض عقوبات عليها إن لم تقبل حل الدولتين، يمكنها أن تنتظر حتى ذلك الحين. ومن يدري، في هذه الأثناء، ربما يمكن بطرق شتى تهجير ما يكفي من الفلسطينيين لضم الضفة الغربية دون التخلي عن الأغلبية اليهودية، أو ربما يتم استيعاب الضفة الغربية من الأردن وغزة من مصر، أو ربما يذعن الفلسطينيون لاستمرار السيطرة الإسرائيلية على المنطقة بينما يجدون تعبيرهم السياسي بعلاقة ما مع الأردن.

والواقع أنه ليست لتهديد إسرائيل بحل الدولة الواحدة مصداقية كبيرة في الوقت الراهن. فهي المهيمنة وبيدها قرار الدمج مع السكان أو دونهم. وإذا ما أصبح هذا التهديد ماثلاً، فإنها تستطيع أن تلجأ إلى انسحاب أحادي، ليصفق لها العالم امتناناً. إلى ذلك، ليس للدعاء أن هناك الآن في واقع الأمر دولة واحدة ما يسنده. فالجدار يفصل إسرائيل عن أكثر من 90% من الضفة الغربية وغزة منفصلة. ويلعب جدار الفصل دوراً مزدوجاً، فهو يعزل الفلسطينيين، لكنه أيضاً يعزل غالبية الإسرائيليين عن واقع الاحتلال، فتبدو الضفة لهم وكأنها في عالم آخر. وطالما ظلت السلطة الفلسطينية موجودة وظل نظام أوسلو قائماً، وظل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي يروجان لوهم أن الواقع الراهن مجرد مرحلة انتقالية، فلن يطالب العالم إسرائيل بمنح المواطنة للفلسطينيين.



وأما محاولة رفع تكلفة استمرار الاحتلال إلى حدّ يرغم إسرائيل على إنهائه عن طريق مناشدة القوى المؤثرة، أي الولايات المتحدة وأوروبا، فتبدو غير واقعية، مع أن هذا لا يعني بالضرورة التوقف عن هذه المناشدة. فقد وازبطت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ضمان تفوق إسرائيل العسكري على جميع جيرانها وتزويدها بأكثر من 3 بلايين دولار من المساعدات عسكرية كل عام، وما زالت تحمي ترسانة إسرائيل النووية من الدعوات إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ودأبت على استخدام الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن الدولي التي لا تروق لإسرائيل والضغط على الطرف الفلسطيني كي تحمله على عدم مواجهة إسرائيل في المحافل الدولية وممارسة نفوذها لحماية إسرائيل من الانتقادات في هذه المحافل. وهي على وجه الخصوص ما انفكت تحمي إسرائيل من المساءلة عن سياسات الاحتلال. أما أوروبا، فما تزال تدعم استمرار الوضع الراهن عن طريق تمويل السلطة الفلسطينية وتصر على التمييز بين المستوطنات من جهة وبين نظام الاحتلال والدولة المحتلة، حتى ليتمكن القول إن المعارضة الأوروبية للمستوطنات ومنتجاتها، وهي خجولة مترددة على كل حال، لا تخدم غرضاً غير إعفاء أوروبا من مسؤولية اتخاذ مواقف أصلب تجاه دولة الاحتلال نفسها.

والواقع أن المجتمع الدولي بقواه المؤثرة ليس مهتماً بحل النزاع، بل فقط باحتوائه. وحتى لو افترضنا أن المجتمع الدولي اعترم فرض حل، فهذا لا يعني أنه قادر على ذلك أوتوماتيكياً، فرغم أن إسرائيل في نهاية المطاف دولة تابعة للولايات المتحدة، إلا أن قدرتها إسرائيل على المناورة والتقلّت هائلة (جماعات الضغط اللوبي) الصهيونية في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة؛ الصهيونية المسيحية؛ القوة المعنوية التي تمنحها ذكرى الهولوكوست لإسرائيل؛ شبكة العلاقات الاستخباراتية والتكنولوجية الإسرائيلية). ومن جهة أخرى، لا يستطيع المجتمع الدولي دائماً فرض الحلول، حتى لو أراد، فهو لم ينجح في حالات من مثل قبرص وكوسوفو والبوسنة وكشمير.

## رابعاً: أي إستراتيجية فلسطينية؟

يفضي التحليل الذي أوردناه فيما سبق إلى نتيجة هي أن أي تفكير في إستراتيجية فلسطينية ينبغي أن يستند إلى مرتكزات محددة منها:

• التشاؤم الاستراتيجي.<sup>9</sup>

• النفس الطويل المبني على النظر إلى بعيد وربما إلى مدى تاريخي.

أما التشاؤم الاستراتيجي فيفرضه عناد الوقائع التي أوردناها فيما سبق والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

• الاستراتيجية الإسرائيلية ثابتة متماسكة لا تتغير بتغير الائتلافات الحاكمة، وهي تقوم على السيطرة الكاملة على فلسطين كلها دون تحمل المسؤولية عن سكان الأراضي المحتلة. وليس الحفاظ على الوضع الراهن والاستمرار في فرض وقائع على الأرض بدأب واطراد ناجماً عن افتقار إلى الرؤية التاريخية أو إلى عقم في التفكير الاستراتيجي، بل عن استراتيجية واعية تقوم على إرادوية هي نفسها نتاج التجربة التاريخية الإسرائيلية الناجحة من وجهة النظر الصهيونية.

• جنوح المجتمع الإسرائيلي إلى الوحشية عملية تاريخية مديدة مستمرة، لا تشمل المجتمع الإسرائيلي وحده، بل أيضاً الصهيونية واليهودية، وهي ناجمة عن المنطق الداخلي للصهيونية وتدفع بالمجتمع الإسرائيلي والصهيونية إلى المزيد فالمزيد من الاستعلاء العرقي والتعصب والانغلاق. ومن هنا فإن تصور إمكان قيام معسكر سلام إسرائيلي قادر في القريب العاجل وحتى في الأمد المتوسط ليس إلا تعلقاً بحبال الوهم.

• نتائج العملية السلمية (أوسلو) كارثية، فقد تعمق الاحتلال واتسع الاستيطان، ونجحت إسرائيل في:

- جعل الاحتلال دون كلفة لها، بل ربما مثمراً اقتصادياً.

- عزل جمهرة الإسرائيليين عن تداعيات الاحتلال.

- كَيّ وعي قطاعات واسعة من الفلسطينيين في المناطق المحتلة بعيشية المقاومة من جهة وبرهاب الخوف من الفوضى من جهة أخرى (تجربة الانتفاضة الثانية).

---

<sup>9</sup> تحضر في الذهن هنا مقولة غرامشي عن تشاؤم العقل وتقاؤل الإرادة.

- جعل استمرار الوضع القائم، وخاصة استمرار وجود السلطة الفلسطينية، مصلحة راسخة لقطاعات واسعة من الفلسطينيين في المناطق المحتلة (مع أن الدافع والكبرياء الوطني يتنازعانها). وما كان للاحتلال أن يستمر 50 عاماً بالاعتماد على القمع والقسر وحدهما.
- جعل منظومة السيطرة على المناطق المحتلة محكمة ومنتشرة تشمل كافة مناحي الحياة.
- المناورة والمداورة حتى أصبحت السلطة الفلسطينية، بصرف النظر عن النوايا السليمة، جزءاً من منظومة السيطرة أو تلعب دور البلدية الكبرى، بينما تمسك إسرائيل بزمام المصائر كلها.
- وضع الفلسطينيين في "فخ مآزق استراتيجية"، بمعنى أنه تترتب على كافة خيارات التغيير الممكنة تكاليف هائلة، فتصبح المراوحة في الوضع الراهن "موقفاً عقلانياً".
- ليس المجتمع الدولي، وعلى رأسه أمريكا، مهتماً بحل النزاع، بل فقط باحتوائه. وحتى لو افترض العكس، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنه قادر على فرض حل (قبرص، كوسوفو، البوسنة، كشمير). ومن هنا فإن الاعتقاد بأن التوجه إلى أمريكا والمجتمع الدولي بمناشآت أخلاقية أو حتى بسجلات من نوع أن النزاع يهدد المصالح الأمريكية أو يهدد السلام العالمي يمكن أن يؤدي إلى حل عادل واهم في أحسن الأحوال، وربما كان مضللاً عن قصد.

هكذا يتضح أن السعي إلى حل الدولتين بالتفاوض أو باستنهاض همة المجتمع الدولي أصبح محكوماً بالفشل. فبالنظر إلى التحولات التاريخية التي مرت وتمر بها إسرائيل / الصهيونية / اليهودية، لا يمكن حتى مجرد تصور نشوء اصطفاغ للقوى في إسرائيل يمكنها من قبول دولة فلسطينية حقيقية ذات سيادة حتى على جزء من الأرض المحتلة عام 1967. كما أن استثناء الاستيطان وأعداد المستوطنين باتت تستثني قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وليس افتراض إمكان إخلاء المستوطنات، أو بعضها، من ضمن صفقة ممكنة، واقعية. والنتيجة إذاً هي أنه لا حل في القريب أو حتى في الأجل المتوسط يمكن أن يلبي الحد الأدنى من المطامح الفلسطينية، وأن اللهاث خلف سراب حلول يتم التوصل لها بالتفاوض أو باستنهاض همة المجتمع الدولي قد لا يؤدي سوى إلى تيسير التنفيذ التدريجي للاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على السيطرة المحكمة على فلسطين كلها.

ما دام الأمر كذلك، فإن هناك حاجة إلى إعادة توجيه الجهد الفلسطيني نحو الأجل الأبعد وربما التاريخي،<sup>10</sup> دون أن يستثني ذلك السعي إلى تحقيق أهداف وسيطة أو استيعاب تغييرات في المضمار الفلسطيني أو العربي أو الدولي قد تنشأ وتكون لها آثار استراتيجية.

وإذا صح أن حل الدولتين أصبح محكوماً بالفشل، فهل يعني ذلك التخلي علناً عن هذا الخيار؟ ليس بالضرورة. فمطلب إنهاء الاحتلال (حل الدولتين) يحظى بدعم واسع ومنتام دولياً وبين الشعوب في العالم، ونزع الشرعية عن الاحتلال ممكن ومتيسر على مستويات أوسع وأعلى بكثير مما لأي مطلب آخر قد تشتم منه محاولة لنزع الشرعية عن الجماعة الإسرائيلية أو حتى عن إسرائيل كدولة. هكذا، بينما يجدر أن تركز الاستراتيجية الفلسطينية إلى أن حل الدولتين محكوم بالفشل، قد لا يكون من الحكمة، ولفترة طويلة نسبياً، التخلي العلني عن مطلب إنهاء احتلال 1967، وذلك من منظور رفع تكاليف الغطرسة الإسرائيلية بفرض عزلة دولية نسبية على إسرائيل.

صحيح أن هذا الموقف الملتبس قد يعيق التعبئة الجماهيرية، لكنه يغني عن الدخول في نقاش يبدد الجهود ويستثير الخلافات عن المفاضلة بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة (الثنائية القومية أو الديمقراطية العلمانية أو الفيدرالية أو الكونفدرالية)، ما دام تحقيق أي منهما، إن أمكن، يتطلب نضالاً عسيراً طويل الأمد.<sup>11</sup>

---

<sup>10</sup> لا يعني ذلك الركون إلى ما يسمى بالحل الديمغرافي. فالمطلوب "جهد" لا "استكانة" (أحياناً يشعر المرء أن هذه الموضوعات تلعب دور الأفيون في الوسط الفلسطيني، وإن كان مروجوها يريدون لها أن تلعب دور الفزاعة في الوسط الإسرائيلي). أضف إلى ذلك أن موضوع اختلال الميزان الديمغرافي لمصلحة الفلسطينيين على أساس معدلات التوالد مشكوك فيها (أنظر أعمال عالم الديموغرافيا يوسف كراباج)، كما أن إسرائيل يمكن تلجأ دائماً إلى تكثيف الهجرة، وقد بدأ الحديث فعلاً عن ضرورة استيعاب مهاجرين من التجمعات شبه اليهودية في العالم.

<sup>11</sup> يلاحظ دارس حصيف، هو وليد الخالدي، في كلمة له: "تركز النظرية السياسية العربية، ولا تزال تركز إلى حد بعيد، على الهدف (النهائي) على حساب الوسائل. هناك كتابات ضخمة حول الأهداف. أما الكتابات عن كيفية الوصول إلى هناك ... فنحيلة جداً. وتباين ذلك مع الفكر الصهيوني تباين ملحوظ. فقد قضيت مئات الساعات في قراءة محاضر المؤتمرات الصهيونية التي بدأت عام 1897 مع المؤتمر الصهيوني الأول في بازل واستمرت حتى اليوم. واتخذت هذه المؤتمرات قرارات. ويمكن الاطلاع على هذه القرارات في محاضر ترد فيما لا يقل عن 2000 صفحة ... وربما أكثر. في هذه المحاضر ترى الظاهرة نفسها تتكرر: ... يُبحث الهدف بإيجاز شديد، ويتركز في الجزء الأكبر على قرارات تتعلق بالأدوات والسبل والطرائق والآليات".

وإذا صح أن السلطة الفلسطينية تلعب دوراً مركزياً في منظومة السيطرة، فهل يستتبع ذلك النضال لإسقاط هذه السلطة أو المطالبة بحلها؟ مرة أخرى، ليس بالضرورة. فقد لا ينجح عن حل السلطة أو انهيارها تولي سلطات الاحتلال المسؤولية المباشرة عن السكان ليصبح هناك اشتباك مباشر بين الناس والاحتلال دون حجاب عازل. على العكس، الأغلب أن تترك إسرائيل المناطق الفلسطينية لتسودها الفوضى، أو تعتمد إلى خلق إمارات عشائرية محلية لتكون ألعوبة في يدها وتسيطر بواسطتها على مقدرات الناس (يشار إلى ذلك في بعض الكتابات الإسرائيلية على أنه حل الإمارات السبع).

بالمقابل ليس من المصلحة الفلسطينية على المدى البعيد ترك الأمور على حالها إلى أجل غير مسمى. ولذا قد تكون هناك ضرورة لتصورات خلاقية. وإنني لأعتقد أن بالإمكان تطوير فكرة النضال من أجل دفع السلطة إلى أن تصبح بالفعل "سلطة في الأسر"، وذلك بان تمتع تدريجياً عن التعامل مع الاحتلال في كافة المجالات، لتركز فحسب على ضمان الأمن الفردي للناس، وربما توفير بعض احتياجاتهم المعيشية الأساسية، في الوقت الذي تقود فيه نضالهم الفعلي ضد الاحتلال. ولا شك أن ذلك يتطلب تضحيات جسيمة من السلطة ومن الناس. ومن هنا القول بأن التوصل إليه يقتضي نضالاً.

صحيح أن هذا أيضاً موقف ملتبس. لكن له مزاياه. فهو يقلص احتمالات أن تنتهي إلى حل الإمارات السبع، الذي يعتقد البعض أنه ما تخطط له إسرائيل إذا ما أبدت السلطة تعنتاً أو أنه على الأقل السيناريو المفضل لديها في حالة انهيار السلطة. وهو من جهة ثانية، يقلل احتمالات نشوب نزاعات فلسطينية داخلية قد تصبح عنيفة، إذ يمكن تصور أن تواجه السلطة بالعنف محاولات إسقاطها أن هي ارتأت أن هذه المحاولات أصبحت جدية إلى حد ما، مثلها في ذلك مثل أية سلطة. كما أنه يطمئن الناس إلى أمنهم الشخصي وإلى أنهم لن يواجهوا الفلتان الأمني مرة أخرى، ويمكن من متابعة ملاحقة إسرائيل في المحافل والمحاكم الدولية.

يشير كل ما سبق إلى أن النضال الفلسطيني محكوم بأن يكون طويل النفس وطويل الأمد. فما هي السمات الغالبة المناسبة لنضال كهذا؟ يتعلق الأمر بالنجاعة، مع إدراك أن كافة أشكال النضال مشروعة. فإسرائيل تملك تفوقاً هائلاً مدمراً في ساحة العنف والعنف المقابل. والأغلب أنها اختارت جرّ الطرف الفلسطيني في المواجهة عام 2000 إلى هذه الساحة عمداً، إدراكاً منها لهذا التفوق. ويفترض النضال العنيف أن بالإمكان

على مدى قصير أو متوسط إضعاف ركائز قوة المحتل وكسر إرادة الاستمرار لديه. أما في حالة فلسطين، فيبدو أن العنف، وخاصة ضد المدنيين، يؤدي إلى نتائج عكسية، إذ يمتن التماسك الاجتماعي الداخلي لإسرائيل ويدفع بالمجتمع الإسرائيلي ككل إلى مزيد من التوحش ويستتفر قوى الدعم الخارجي لإسرائيل.

من هنا ضرورة النظر جدياً في تبني مقاومة مدنية واسعة النطاق تنتظم الشعب الفلسطيني كله وتعيد اللحمة التي تكاد تكون مفقودة بين مكوناته (الشتات، الضفة، القطاع، خلف الخط الأخضر)، ويكون من بين أسمي أهدافها الحفاظ على الهوية الجمعية للشعب الفلسطيني وعلى قيمه التحررية الإنسانية. كما يؤمل أن تجعل هذه المقاومة الشعب الواقع تحت الاحتلال أقل فأقل خنوعاً ليصبح عصياً على السيطرة أكثر فأكثر. وعندئذ يخسر المحتل سلطته حتى لو ظلت قوته العنيفة قاهرة.

في هذا المنظور، لمسألة اللحمة بين مكونات الشعب الفلسطيني المختلفة أهمية مركزية. فلا شك في أن سبعين عاماً من التشرذم أدت إلى تكوّن مجموعات متنوعة لكل منها اهتماماتها وشواغلها وقضاياها المباشرة وحتى في الأمد المتوسط، وإن كانت تُجمع على هدفي التحرر والعودة. وإذا كان لا بد لاستراتيجية متماسكة من أن تعين في كل مرحلة تاريخية الهدف المركزي للنضال، وهو بلا شك في المرحلة الراهنة صدّ ثم دحر الاحتلال، وإذا كان ذلك يعني أن يحتل أحد مكونات الشعب الفلسطيني الصدارة في هذا النضال وأن تتوجه الجهود لدعمه، فإنه ينبغي من جهة ألا يؤدي إلى شعور المكونات الأخرى أنها مهمشة، ويعني من جهة ثانية ألا تُغيّب حقيقة أن هذه المكونات الأخرى يجب أن تتحمل مسؤولية دعم مركز ثقل النضال وفي الوقت نفسه متابعة نضالها لتحقيق أهدافها المباشرة والمتوسطة الأمد الخاصة بها. وفي هذا السياق، يبدو أن الإعجاب بصمود أهلنا وراء الخط الأخضر وبالحكمة والدراية السياسية التي تبيها قياداتهم، أو بعضها على الأقل، قد أدى بكثيرين إلى إحلال الرغبات محل الوقائع، فباتوا يتصورون لهم دوراً لا يستطيعونه ولا يأخذ بالاعتبار وضعهم الخاص الذي يحتم عليهم أن يضعوا لنضالهم أهداف المساواة و تغيير طبيعة الدولة، في الوقت الذي يمدون فيه النضال ضد الاحتلال بالدعم وبالفهم الأعرق لإسرائيل والصهيونية. وبالمثل، ربما لا يجوز أن يترك بعض أهلنا في الشتات دون دور غير، مثلاً، انتقاد السلطة، في الوقت الذي يواجهون مسائل ومشاكل ينبغي النضال من أجلها (الحقوق المدنية في لبنان، على سبيل المثال).

## ويميز دارسو حركات المقاومة غير العنيفة خمسة من أشكالها:

- المقاومة الرمزية: الإيماءات والإشارات والعلامات سعياً إلى التعبير عن التمسك بالقضية وقيمتها.
- المقاومة السجالية: نشر الرواية الوطنية وتعهدها بالرعاية والتعبير عن الاحتجاج والتشجيع على متابعة النضال.
- المقاومة الدفاعية: حمايه منهم في خطر للمحافظة على القوى المناضلة وعلى قيم التضامن الإنسانية التي يتهدها الاحتلال بالخطر.
- المقاومة الهجومية: سعياً إلى إحباط المحتل، كالإضرابات والتظاهرات وأشكال العصيان المدني، من مثل الامتناع عن دفع الضرائب.
- المقاومة البناءة: سعياً إلى تحدي النظام الذي يفرضه المحتل ببناء مؤسسات بديلة تحافظ على الهوية الجمعية.

ومن الواضح أن الشكليات الأخيرين، وهما الأفعال والأكثر تقدماً، إشكاليان في الحالة الفلسطينية. إضرابات وعصيان مدني ضد من، وامتناع عن دفع الضرائب لمن؟ وكيف يمكن في ظل الاحتلال بناء مؤسسات تساهم في الحفاظ على الهوية الجمعية، دون الوقوع في فخ السلام الاقتصادي أو "التطور المنفصل"؟ تلك تحديات لا بد من التصدي لها.

على أن التحديات لا تقتصر على ذلك، بل تتخطاه إلى ضرورة تطوير أجوبة على أسئلة كثيرة من بينها:

- ما هي القوى المؤهلة لقيادة النضال الطويل الأمد؟ وهل من دور للفصائل؟
- ما هي آليات ردم الشرخ بين العلمانيين والإسلاميين (في البداية بين فتح وحماس) وتسوية النزاعات والاختلافات؟
- كيف يمكن أن يستعاد الاشتباك بين الخاضعين للاحتلال وبين قوات وقوى الاحتلال كي تصبح للاحتلال أكلاف ويجري رفع هذه الأكلاف باستمرار؟
- كيف يمكن كسر التعاون (الطوعي والقسري) والتعامل مع الاحتلال في الضفة والقطاع؟ وما هي آليات ذلك؟ والأهم، ربما، كيف السبيل إلى كسر عادات الطاعة التي تكونت لدى الناس خلال مدة طويلة؟

- كيف يمكن تعزيز جهود نزع الشرعية عالمياً عن احتلال 67 أولاً ثم في مرحلة لاحقة عن المشروع الصهيوني؟ وما دور حركة المقاطعة والعقوبات في ذلك؟